



سياسة التدقيق الداخلي

مقدمة :

تؤمن جمعية أثر بأهمية وجود نظام تدقيق داخلي فعال كأحد الركائز الأساسية لتعزيز مبادئ الحوكمة الرشيدة، وضمان النزاهة والشفافية في جميع جوانب العمل المؤسسي. وتأتي هذه السياسة لتحديد الإطار التنظيمي والمهني لمهام التدقيق الداخلي، ودوره في مراجعة وتقييم كفاءة الأنظمة والإجراءات المالية والإدارية.

وتهدف الجمعية من خلال تطبيق سياسة التدقيق الداخلي إلى تعزيز الرقابة الذاتية، وتوفير آليات فاعلة لاكتشاف المخاطر والحد منها، وتحسين الأداء العام وضمان الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها في دولة الكويت، بما يعزز ثقة أصحاب العلاقة ويسهم في تحقيق الأهداف التنموية للجمعية

أولاً: الهدف

تهدف هذه السياسة إلى وضع إطار تنظيمي لمهام التدقيق الداخلي بما يضمن تعزيز النزاهة والشفافية وتحقيق كفاءة التشغيل المالي والإداري، وفقاً لأفضل ممارسات الحوكمة.

ثانياً: نطاق التطبيق

تُطبق هذه السياسة على جميع إدارات وأقسام الجمعية ومشاريعها الداخلية والخارجية.

ثالثاً: مهام المدقق الداخلي

١. مراجعة العمليات المالية والإدارية والتأكد من التزامها بالسياسات واللوائح .
٢. تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية .
٣. التأكد من دقة وسلامة السجلات والتقارير المالية .
٤. رصد أي مخالفات أو تجاوزات ورفع التوصيات بشأنها .
٥. متابعة تنفيذ الملاحظات السابقة والتقارير الرقابية .
٦. التعاون مع لجنة التدقيق ومجلس الإدارة والمدقق الخارجي.

رابعاً: الاستقلالية

- يتمتع المدقق الداخلي باستقلالية تامة ويرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق.
- لا يخضع إدارياً للمدير التنفيذي لضمان الحيادية.

خامساً: آلية العمل

١. إعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة التدقيق.
٢. إجراء زيارات دورية ومفاجئة للتدقيق.
٣. إصدار تقارير مفصلة بعد كل عملية مراجعة.
٤. توثيق كافة أعمال التدقيق والاحتفاظ بها بسرية.

سادساً: السرية

يلتزم المدقق الداخلي بالحفاظ على سرية المعلومات وعدم استخدامها خارج نطاق العمل الرسمي

سابعاً: المراجعة والتحديث

- تُراجع هذه السياسة سنوياً أو عند الحاجة لذلك.
- تعتمد من مجلس الإدارة وتُوزع على الإدارات المعنية.